# المنظمة الدولية للهجرة (IOM) والحكومة المغربيّة تُنظّمان معًا مؤتمرًا حول وضع سياسة جديدة لإدماج المُهاجرين في المغرب

**في يومي 10 و11 آذار، مارس،** قامت المنظمة الدولية للهجرة بالتعاون مع الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين في الخارج وشؤون الهجرة، بتنظيم مؤتمر دوليّ في الرباط تحت عنوان: «السياسة الجديدة للهجرة بالمغرب، أيّة استراتيجية لإدماج المُهاجرين؟ .»إن هذا المؤتمر الذي استغرق يومين والذي شارك فيه أكثر من 200 مشاركٍ يمثّلون مؤسّسات وطنيّة والمجتمع المدني المغربي وأعضاء السلك الدبلوماسي المُعتَمَدين، هدف إلى تسهيل الحوار حول السياسات الأمثل فيما يتعلّق بإدماج المُهاجرين في المغرب، وإلى وضع هذه السياسات.

لقد أثنى هذا المؤتمر الذي أُقيم بدعمٍ من الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون، على جهود الحكومة المغربيّة في العمل على تنفيذ سياسة جديدة للهجرة، تتضمن هذه السياسة من بين مجموعة أهداف، العمل على تسوية أوضاع مُختلف فئات المُهاجرين في المغرب. وقد بدأت الحكومة المغربيّة بتقديم هذه السياسة الجديدة كاستجابة للتقرير المواضيعي الخاص بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي تناول أوضاع المُهاجرين واللاجئين في المغرب، والذي كان قد تم نشره في شهر أيلول، سبتمبر، 2013، إضافة إلى التوجيهات الاستراتيجيّة للملك محمد السادس المُتعلّقة بتحسين أوضاع المُهاجرين غير المُسَجَّلين في المغرب.

وفي كلمتها في المؤتمر، قامت آنكي شتراوس، رئيسة البعثة الدبلوماسيّة للمنظمة الدولية للهجرة (IOM) في المغرب، بالتشديد على أهميّة أن: «الإدماج الناجح هو عمليّة ذات اتجاهين، تنطوي على التكيف المُتبادل بين المُهاجرين والمجتمع المُضيف .»ومضى المؤتمر في البحث في معالجة العوامل التي تم تحديدُها على أنّها عوامل حاسمة في الاندماج الآمن والمُنتج للمُهاجرين في كل أنحاء العالم عمومًا، وفي المغرب خصوصًا.

وقد تبادل الخبراء الدوليّون في المؤتمر خبراتهم ودخلوا في حوار بنّاءٍ مع أصحاب المصلحة الوطنيّين حول ثلاثة مجالات ذات أولويّة وهي: (1) تمكين جميع المُهاجرين من الحصول على حقوق الإنسان والخدمات الأساسيّة، وتحديدًا الرعاية الصحيّة، بالإضافة إلى العمل اللائق والسكن؛ (2) الاعتراف والقبول للرصيد الثقافي لدى هؤلاء المهاجرين؛ (3) وأخيرًا الأدوار المُهمّة التي من الممكن أن تلعبها كلّ من جهات المجتمع المدني الفاعلة والحكومات في بلدان المنشأ حيال تسهيل عملية الاندماج. وقد شارك في المؤتمر باحثون وخبراء من كل من بلجيكا وفرنسا وإيطاليا وساحل العاج ونيجيريا وإسبانيا والولايات المتحدة الأميركية ومن المقر الرئيسي للمنظمة الدوليّة للهجرة (IOM).

وفي اليوم الثاني من المؤتمر، تم فسح المجال أمام المُشاركين للمُناقشة بشكل أكثر تعمقًا لمجموعة متنوّعةٍ من المسائل المتعلقة بالاندماج السلس للمُهاجرين في المغرب. وقد شملت هذه المسائل على ما يلي: (1) الحاجة إلى إشراك الأطراف الفاعلة على المستويات المحليّة والوطنيّة والإقليميّة في وضع سياسة ناجحة للإدماج؛ (2) الدور الحاسم لمنظمات ولجان المجتمع المدني؛ (3) الحاجة إلى ضمان التآزر والتعاون بين جميع أصحاب المصلحة ذوي الصّلة؛ (4) وأخيرًا، الحاجة إلى ضمان تجنّب خلق أي نوع من العزلة الاجتماعيّة لمجتمعات المُهاجرين وأن لا تتقوقع على نفسها.

وقد أكّد المشاركون على أهمية تعلم المُهاجرين للغات المحلية وتكلّمهم بها، وأن يكونوا على مقدرة من الحصول على التعليم والخدمات الأساسيّة وأن يتم وضع برامج من شأنها أن تُسهّل التبادل الثقافيّ بين المُهاجرين والمجتمعات المُضيفة، فضلًا عن تعزيز مُبادرات سبل العيش المُستدامة للمُهاجرين، معتبرين كلّ ما سبق خطوات مهمّة لوضع السياسة المغربيّة.

وقد أكّد أمير بيرو، الوزير المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، في كلمته الختاميّة، على أنّه ملتزمٌ بالعمل على ضمان أن يكون هناك متابعة مناسبة لكل القضايا التي تم تناولها في المؤتمر. كما قال أيضًا بأن تقريرًا شاملًا سيتم إصداره بالتوصيات المنبثقة عن المؤتمر، وأنه سيُنشر على نطاق واسع لكل النّظراء المعنيّين. وشدّد الوزير على ضرورة استمرار الحوار والتشاور بين جميع الشركاء بغية التطوير والتنفيذ الناجحين لسياسات إدماج المُهاجرين. كما أكّد أيضًا على أن سياسة الإدماج المغربيّة التقدميّة هذه هي استراتيجيّة طويلة الأمد تهدف إلى أن يكون لها تأثير ملموسٌ على عدد لا يُحصى من الأجيال المُقبلة للمُهاجرين الذين يعيشون في المغرب.

لمزيدٍ من التفاصيل الرجاء الاتصال بـ آنّا هاردي على البريد الإلكتروني التالي: anhardy@iom.int أو الاتصال بـ كريستوس كريستودوليدِس على البريد الإلكتروني التالي: cchristodoulides@iom.int.


**المنظّمة الدوليّة للهِجرة في الشّرق الأوسط وشمال إفريقيا:** تقرير موجز

rocairo@iom.int • http://www.iom.int •فاكس: 39 651 273 2 20+ •هاتف: 40/1 651 273 2 20+